CIRI

أمين عام الإخوان يعزف السلام

التنظيمي الزائف للدولة المدنية

العدويـة، عبـرَ تحميلها لمــا كانَّ يُعرف

ب"لجنــة إدارة الأزمة"، والتي كانت تعمل

كبديـل لمكتب الإرشـاد فـي مصر، تحت

قيادة عضو المكتب الراحل محمد كمال،

رغم أنه كان يعمل تحت إشسراف رجالات

الحرس القديم ممثّلين في القائم بأعمال

المُرشد محمود عزت الهارب داخل مصر، ورئيس اللجنة محمد عبدالرحمن.

المصريــة في 25 ينايــر 2016، وما تَبعها

من ســقوط أمني وفضح إعلامي لعناصر

اللجان النوعية، الأمر اللذي كاد يتحوَّل

إلىٰ دليل إدانة يؤكد الصلة التنظيمية

بين الإخوان والإرهاب، وبحسم القيادة

للحرس القديم، يُصبح الاصطفاف

التنظيمي خلفها فرض عينن لمواجهة "التمرد على التمكيــن في مصر"، وخُطوَة نحــو تجاوز أخطــاء التعجل بيــن 2012

و 2013 لرفع شعار الاصطفاف الوطني.

رسالة محمود حسين هي

مجرد غزل لمن يقرر أن

يُصدق مدنية دولة، أو

في التمكين

يخدعه زهد تنظيمي زائف

تُدركُ أجهزة التنظيم أن الأحداث

تتسارع حـول الدولـة المصريـة، كما

تستوعب لاقطتاها المُنتشرة داخل

المجتمع والدولة، عوامل القوة والضعف

داخل أجهزة الدولة، ومدى تأثر الشسرائح

المجتمعيــة بالأزمــات، وهــو إدراك غير

منفصل عن خطة الإخوان المستهدفة،

الإرباك والإنهاك والإفشسال للدولة، التي

تم اعتمادها في ينأيس 2015، فضلًا عنَّ

الرصد الدقيق من قبل أجهزة التنظيم

لواقع الكُتل التي تُشكّل مكوّنات 25 يناير

و30 يونيو، والتي أدخلت إلى دائرة

الخصومـة من قبـل الإدارة الرسـمية أو

الإعلام المحسوب عليها، ويتبنى جهاز

التخطيط هدف مرحليا لاستثمار هذا

الواقع وإيجاد مسارات جديدة لتوظيف

التنظيم)، هـو مـا يتـم حسب مصدر

المرحلــة، عبر تبنّــي الاصطفاف الوطني

لمعارضي "الانقلاب" والمبادرة بالدعوة

إليه والحرص على مشاركة الجميع،

ويتحقق ذلك بإستراتيجية إخوانية تقوم

على ضابطين هما التعاون مع الآخر،

والاستفادة من الغير لتوسيع الشراكة

والتكار وتفعيل مصادر أسباب القوة

تنظيمي مطمئن للشركاء، الذين خانهم

في هذا السياق كان لا بد من تحرّك

السلمية والمقاومة المدنية.

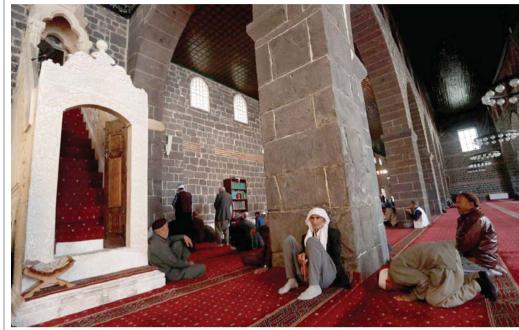
والمقصود بالمشروع (مشروع

طاقات المجتمع في حمل المشروع.

وأمام عدم نجاح خُطة إسقاط الدولة

## امتحان العلمانية التركية يبدأ من «بيوت الجمع»

رفع الصفة الرسمية عن جميع دور العبادة يوسع مساحات الحرية الدينية



فك الارتباط بين الدولة ودور العبادة

النقاش الذي استعر مؤخرا في تركيا حول قضية "بيوت الجمع"، وما أفرزه من اختلاف في المواقف بين بلديتي أزمير وإسـطنبول حول اعتبار "بيوت الجمع" دور عبادة رسمية من عدمها ، هو نقاش يعكس مشكلة بنيوية في النظر الرسمي التركي، للعلمانية ودور العبادة ودور الدولة.

> إيسار كاراكاش ر كاتب وصحافي تركي

اريد أن أبدأ مقالى بمناقشة مسالة منح صفة رسمية لدور العبادة، وخاصة في ما يتعلق ببيوت الجمع (غرف كبيرة يؤدي فيها الأتراك العلويون والطريقة البكتاشية عبادتهم بدلاً من المساجد) بالمقولة التركية القديمة "عندما يُزرَّر الزرّ العلوي في الثوب بشكل خاطئ، فلا تتوقع أن تستقيم الأمور أدناه".

لا شك أن الرئيس رجب طيب أردوغان وعشيرته سيرحلون في المرحلة المقبلة عن حكم تركيا. قد لا يكون هذا في القريب العاجل ولكن كافية المعطيات تؤكد أنهم راحلون لا محالة؛ لأنهم عجزوا عن إدارة علاقاتهم بحلفائهم؛ الأمر الذي أرى أنه من الأهمية بمكان بالنسبة للمجتمع والنظام وللغرب أيضا، لذلك سيئتى الوقت الذي يدرك فيه الجميع أن تركياً أهم من أن تُترك أسبرة لعقلية أردوغان ويطانته.

ومع ذلك، فإن ما نراه اليوم لا يبسَّر أردوغان، لأنه ينقصنا وجود دراسة جادة لقضايا أساسية في مجتمعنا، ومن ثمّ لا نتوقع أن يكون هناك تغيير أو برامج تحوُّل في ما يخص هــذه القضايا، بعد أن عجزناً عن وضع حلول جذرية لأكثر المشكلات اضطرابا، بعيدة عن وجهة نظر أردوغان الرجعية إزاء هذه القضايا. ولكن ما هي القضايا التي قصدتها هنا؟

يمكنني القول إن الدستور هو أكثر هـذه الموضّوعات عموميـة، ولكن نطاق مصطلح الدستور فضفاض للغاية، لذا أرى أننا بحاجة إلى جعل الموضوع أكثر تحديداً؛ فمن الخطأ أن نضع المشكلة بين قوسي "النظام البرلماني- الرئاسي".

وفي رأيي، إن قضية العلمانية هي أكثر القضايا التي تحتاج إلى نقاش جاد، وتبادل للرؤى بشانها، فهي قضية مشوشية للغاية، كما أن هناك تشبابها واضحأ للغاية بين أراء أشخاص يعتبرون أنفسهم أصحاب توجّهات مختلفة في المجتمع التركي. هذا التشابه، في حد ذاته، لا يتفق مع أهم مبادئ العلمانية.

لا يمكن اختزال العلمانية في تعريف، أو النظر إليها باعتبارها مجرد مبدأ ورد ذكره في الدستور فحسب، لأننا إذا لم نناقش العلمانية باعتبارها أحد المبادئ الأساسية، التي تنظم عمل مؤسسات الدولة كلها، فحيننذ لن يكون لعلمانية الدولة في تركيا أي معنى. وأعتقد أن الفوضي، التي نراها اليوم في عدد من مؤسسات الدولة مثل رئاسة الشوون الدينية ومدارس الأئمة والخطباء وكليات اللاهوت وبيوت الجمع الخاصة بالعلويين، خير دليل على ذلك. أعتقد أنه يتعيّن علينا إلى جانب قضية العلمانية،

المدنية العسكرية.. إلخ.

بشكل خاطئ، في ما يخص هذه المسألة.

نفسله على جدول اجتماع مجلس بلدية إسطنبول، لكن القرار جاء مختلف لأن الأعضاء التابعين لحزب الشعب الجمهوري لا يشكلون أغلبية المجلس وبالتالي جاءت النتيجة في صالح الأعضــاءُ المواليــن لتحالف "الشــعبُّ الذين رفضوا اعتبار "بيوت الجمع" ضمن دور العبادة الرسمية في المدينة.

وقد قصدتُ من قولي "فوضى بيوت الجمع" أن أشير إلى هذه الصورة الهزلية. أيّ قناعــة جعلت هــؤلاء الأعضاء يتبنّون جميعا وجهة نظر مغايرة بنسبة 180 درجة، خلال مناقشة هذا الموضوع؟

علَمتني تجاربي السابقة في تركيا أنه عندما يحدث تعارض تام بين فريقين إزاء موضوع بعينه؛ ففي كثير من الأحيان يكون الفريقان مخطئين. وعلى الرغم من هذا، تميل شريحة عريضة من الشعب إلى تبنّى أحد هذين الرأيين المتعارضين، دون أن يكلُّفوا أنفسهم عناء البحث وراء رأي أو طريق ثالث، يبدو أكثر عقلانية وقرباً إلى الصواب من هذين الرأيين.

أن نناقش بشكل مفصّل، قضايا أخرى مهمة مثل التعليم والقضاء ومفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والعلاقات

ومع هذا فأنا أريد أن أكتفى بمناقشة موضوع الفوضئ الخاصة ببيوت الجمع في تركيا؛ لأبيِّن كيف أننا نُرزِّر الأزرار لقد وافق قبل أيام مجلس بلدية إزمير، الذي يتمتع بأغلبية من حزب الشعب

الجمهوري، في اجتماع له لمناقشة خطط الاعمار الخاصة بالمدينة، على اعتبار "بيوت الجمع" دور عبادة رسمية. وبالتزامين مع ذلك طيرح الموضوع

الدولة لا تقف على مسافة متساوية من جميع المعتقدات. يجب أن تكون عمياء عنها كلها ولايمكن منح أي منها وضعا رسميا

مفهوم دور العبادة يجب ألاً يُختزل في مجـرد نقاش حول هــل نعتبرها دور عبادة بشكل رسمي أم لا، ولكن يتعيّن علينا في المقابل، النظر إلى دور العبادة في إطار مُؤسسي، لأنني عندما أقول "دار عبادة" فإنني لا أقصد "بيوت الجمع" الخاصة بالعلويين فحسب، ولكن ينبغى أن يتسبع هذا المفهوم ليشمل جميع دور العبادة، بما فيها المساجد ودور العبادة الخاصة بالأديان الأخرى كذلك. لذلك من غير الصواب النظر إلى الموضوع من زاوية إضفاء الطابع الرسمي على دور

يركّز الكثيرون في تركيا في تناولهم لهذا الموضوع علئ ضرورة إضفاء الطابع الرسمي على "بيوت الجمع" أسوة بالمساجد. وهنا يكمُن الخطأ الرئيس في تناولهم لهذا الموضوع. وأعود لأكرّر إنناً بهذا نُزرِّر الأزرار بشِكل خاطئ. يتعين علينا بدلاً من أن نطالب بإضفاء

الصفة الرسمية على "بيوت الجمع"، أن نعارض مسائلة منح الصفة الرسمية تلك لكافة دور العبادة، وعلىٰ رأسها المساجد. كان هــذا هــو هدفي مــن حديثي عن المناقشـة الصحيحة لمفهوم العلمانية؛ لأن العلمانية مفهوم يرتبط في الأساس بالدولة. والدولة لا تقف على مسافة متساوية من جميع المعتقدات والمناهج الفلسفية. وأنا لا أحبّ هـذا التعبير، بل يجب أن تكون عمياء عنها كلها، ولا يمكن منح أي منها وضعا رسميا، ولا يمكن

الإنفاق على أي منها من المال العام. الدولة العلمانية والمحتمع العلماني وشروط المواطن العلماني كلها تعبيرات غيس صحيحة؛ لأن العلمانية أمر يخصّ الدولــة وحدها، ولا يمكـن أن يُطلق على مؤسسة أخرى. وفي المقابل يمكن للأفراد فقط أن يكونوا مؤيّدين للدولة العلمانية أو ضدها. ويجب علىٰ الدولة أن تتقبّل آراء المعارضين لعلمانية الدولة، في إطار حرية التعبير، طالما لم يقوموا بتحريض على الكراهية أو العنف.

وعندما ندرك أن العلمانية مفهوم **ع**لق بالدولة وحدها بشــكل مطلق، وأن الدولة غير ملزمة وفق هذا المفهوم، باستخدام الأموال العامة للإنفاق على المؤسسات الدينية، حينها سيختفى جزء مهمّ للغاية من المناقشات التالية الخّاصة بهذا الموضوع، والتي لا معنى لها.

ينبغي أيضا أن تكون المناقشات حول رئاسية الشوون الدينية ومدارس الأئمسة والخطباء الثانويسة فسي الإطار ذاته؛ إذ يتعيّن علينا ألا نقصر نقاشنا علىٰ تخصيص أحور للعاملين في بيوت الجمع فحسب، وأن نناقش أيضا المبرر الذي يجعل الدولـة تدفع رواتب لموظفى المساجد من المال العام، كما يجب أنّ تتناول هذه المناقشات مسالة احتواء الجماعات الموجودة في المساجد. وفي رأيي إن هذه الفرضية خاطئة منذ البداية، إذ لا معنى لأن تكون هناك سيطرة من الأساس، لأي جماعة من الجماعات على دور العبادة. فالدولة القويسة لا يمكن أن تلجأ إلىٰ اتخاذ تدابير وقائية تتنافىٰ مع القانون والحريات، ولكنها في المقابل لا تتردد عن التدخل بحزم لإنفاد القانون حال وقوع جريمة أو مخالفة تستوحب العقاب. وهذا يعني أنه في حالة وقوع أحداث لا تتفق مع الدستور والقانون والمعاهدات الدولية في دور العبادة، التي يمكن أن تُترك مسـؤولية الإشراف عليها للحى، فحينئذ يجب على الدولة أن تتدخل بشكل مباشر ورادع لإنفاذ القانون.

دعونا لا نتحدث عن إضفاء صفة الرسمية لبيوت الجمع، وأن ندعو إلى رفع صفة الرسمية عن جميع دور العبادة كى نتيح مساحة أكبر من الحرية أمام المُجالات الدينية. على ألاً يكون هذا على حساب استغلال المال العام.

في إطلالة من النوع المُستغرب على المقاس التنظيمي والإمكانيات الذاتية، أطَّل مؤخرا الأمين العام لتنظيم الإخوان، محمود حسَّين، مُتصدَّرا موقع المرشــد العام، ومُصْدرًا رســالة الإخوان الأسبوعية تحت عنوان "مواقفً مبدئية من صميم دعوة الإخوان"، ليوضح فيها حقيقة موقف تنظيمه من مدنية الدولة؛ تصدر المشهد السياسي والاصطفاف الوطنى والشرعية، باعتبارها الشُّبهات المثارة حول الإخوان، وبالرد عليها يمكن حسم مواقف التنظيم من هِذِه القضايا، وعلى قواعد التنظيم في مصر والعالم أنْ تُصدّق قياداتها وتكذب ما يدور في ردهات التنظيم الغلقة.

عبدالجليل الشرنوبي

و تظل المعضلة الأساسية في قراءة مواقف تنظيم الإخـوان، هي أنها صادرة عن كيان تقليدي البناء، وهو ما يُحيل كل محاولةً في هذا الصدد إلى اختزال تقييم التنظيم في جانب، وإغفال فكرة الشمولية التي أقام عليها حسن البنا تنظيمه. في إطار هذه الشمولية طرح البنا تنظيمة باعتباره الكيان الجامع، وبناء علىٰ ذلك لا تصبح قراءة ما يصرح به قادة التنظيم حول مواقفه خاضعــة لمعابير التصنيف من جهة، ومُتغيرات المرحلة التاريخية التي يمر بها التنظيم من جهة ثانية.

ولاستيعاب طبيعة الرسالة التي صدرت بتوقيع أمين عام التنظيم، فمن المهم أن نعي أن "رسالة الإخوان" إصدار أسبوعي تتولى إعداده وصياغته لحنة خاصة، تتبع مكتب الإرشاد، وتُمثِّل الموقف الرسمي التنظيمي الضابط لأداء وخطاب كل المستويات القيادية والقاعدية داخليًا وخارجيًا.

وكان كاتب هذه السطور أحد أعضائها خلال الفترة من 2004 - 2011، وكانت آخر صياغاتي لها الرسالة التي صدرت للقواعد في الخميس السابق لجمعــة الغضب 28 يتايــر 2011، وحملت وقتها عنوانًا هـو "الشـعوب باقيـة والاستبداد إلى زوال"، والتي عدَّل محمد مرسى عنوانها ليصبح "تبقىٰ الشعوب ويزول الطغيان"، وحملت توقيع المرشد العام محمد بديع، وتلت هذه الرسالة بيانا تنظيميا يحذر من ثورة شعبية لن تكون مـن صنع الإخـوان، وكان عنوانها "عشرة مطالب لتجنب ثورة شعبية".

وفي سياق تفكيك شيفرة رسالة أمسن التنظيم من الضروري ربطها بحلول الذكرى التاسعة لثورة 25 يناير، وما تزامن معها من استهداف التنظيم استغلال ساحاتها للاحتشاد في مواجهة النظام المصرى الذي تُقيّمه أجهزة التنظيم بأنه مُتمرد على التمكين الذي تحقق للإخوان بعد تولّي مرسي الحكم فــى 2012، ولا يُمكـن اســترداده إلا عبــر تطمينات للمكونات السياسية المصرية لا تختلف عن رسائل الطمأنة التي قام بها التنظيم في الفترة التي سبقت يناير 2011 أحل مصر - الجمعية الوطنية للتغيير -الحبهة الوطنية- كفاية- الحملة الدولية لمقاومة الهيمنة الأميركية.

من ناحيــة أخرى، فــإن احتلال أمين عام التنظيم، موقع المرشد في رسالته الأسبوعية يحمل أبعادًا ذات دلالة تنظيمية في ما يخص هيمنة قيادات تنظيم الإضوان التقليدية على مقاعد القيادة، وإخضاعها أو إقصائها لكل الأصوات المُنافسة أو المُجَـدّدة، بعدما نجح الحرس القديم في الهروب من تحمّل

التحريــر 2011، حيــن رفــع شــعار "يــا مشير أنت الأمير" في مواجَّهة شيعارات "الثورة مستمرة"، الأمر الذي دفع أمين عام التنظيم إلى القفز على موقع رسالة المرشد ليكون مصدرًا للدعوة الجديدة، واعتبارها بحسب رسالته تأتى تأكيدًا للمواقف ووضعا للنقاط على الحروف، في مواجهة ما أسماه "التشكيك وإثارة اللّغط"، من موقف الإخوان تجاه قضايا، مدنية الدولة وتَصَدُّر المشهد السياسي والاصطفاف الوطني والشرعية. فاتورة مرحلة ما بعد فض تجمع رابعة

ودار حديث محمود حسين حول التأكيد على إيمان التنظيم بمدنية الدولة، وعدم سعيه إلى تصدر أي مشهد أو التكالب على المغانم، بل إن واقع التنظيم يُناقض ذلك حسب تصريح أمينه العام، وعلى العكس من تصدُّر المشهد كان نهج الجماعة العمل علئ تحقيق الاصطفاف الوطني، وحتى لا يُتهم الإخوان بالتخلّي عن الشرعية بموت مرسى فإنها عادت لصاحبها الأصلى، وهو الشيعب صاحب الحق فيها، وبالتالي يكون الإخوان في خانة الدفاع عن حق الشعب لا

اللافت في رسالة محمود حسين، أنه استشهد بآراء الإمام المؤسس، ومواقف وتصريحات المرشد السابق محمد مهدي عاكف. أما الأول فلكونه المرجعية الأصيلة للتنظيم، والثاني لكونه المُنَزَه عن المُشَارِكة في إدارة خطايا التنظيم خلال التي تتيح تلاقي قطاعات الإخوان على محبتًه، ودوائر الآخر السياسي التي كانت تصطف مع التنظيم إبان ولايته.

استدعى أمين عام الإخوان تصريحات للراحل مهدي عاكف، ليؤكد بها على انفتاح التنظيم وقبوله للآخر، وهو بذلك يتجاوز المرشد الحالى المُختَلف على إدارته، غير أنه نسى، والأصوب أنه تناسيى، أنه كان شريكًا في التآمر مع حــرس التنظيم القديم، علـــي عاكف حين قرر عدم الترشيح لولاية جديدة.

كنت حاضرًا إلى جوار حسين وقيادات مكتب الإرشياد والمرشيد بعلن ذلك، وطلب منى حينها أن أصيغ خطاب الاستقالة قائــلًا "أكتــب لى ما يشــفى غليلــى، أنا نفسى أمشي وآخَّذ كل أعضاَّء المكتبُّ في إيدي، ويجي مكانهم ناس جديدة شباب". وأملك جسارة الاعتراف بكونى شاركتُ مع مرسى في احتواء غضبة الرَّجل، حتى تجاوز رجالات الحرس القديم المفاجأة، ورتبوا صفوفهم ليضمنوا استمرارهم في مواقعهم، واستغلال الانتخابات لاسقاطً خصومهم ودعم المكتب برجالاتهم المخلصين، ليتسنّى لهم السير بالتنظيم نحو تمكين لا يتصدروه وإنما يُصدرُهم الشعب، وسيكون سلمهم إليه من يصدق اصطفافهم من النخب.

لا جديد في رسالة محمود حسين، مجرد غزل لمن يُصدق مدنية دولة التنظيم معىٰ إليها، أو من ٍي الاصطفاف، أو يخدعه زُهدٌ في التّمكين، ولهذا يُصبح من المهم لاستيعاب عزف رسالة أمين الإخوان على وتر المدنية، أن نُطلق في خَلفية مُشْـهدها، الأنشودة التي تغني بها الإخوان في احتفالية "أصالة الفكرة واستمرارية الرسالة" سبتمبر 2019، بأحد فنادق إسطنبول.

إنها بعض معالم مدنية دولة الإخوان التي يطمسها التنظيم حتى يتمكّن، ويصدقها أصحاب المصالح وأصحاب



ادعاء المدنية لفتح الأبواب الموصدة